A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/45/PV.26
5 November 1990

ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السادسة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الثلاثاء ، ٩ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد دي ماركو	(مالطة)
ثم :	السيد ساردنبرغ (نائب الرئيس)	(البرازيل)
ثم :	السيد دي ماركو	(مالطة)
ثم :	السيد ساردنبرغ (نائب الرئيس)	(البرازيل)

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد غياو (ميانمار)

السيد ريكاردو غارسيا (الجمهورية الدومينيكية)

السيد دي ليستراك (موريشيوس)

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

خطاب اللواء جوستين متسنغ ليخانيا ، رئيس المجلس العسكري ومجلس الـــوزراء لمملكة ليسوتو

ألقى كلمة :

السيد مينارد (جزر البهاما)

- تقديم المساعدة الانتخابية إلى هايتي : مشروع القرار (A/45/L.2) [١٥٤]

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد غياو (ميانمار) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي ، سيدي ، أن أبدأ بالتقدم اليكم باحر تهاني وفد اتحاد ميانمار على توليكم رئاسة الجمعية العامة في الدورة الخامسة والاربعين ، أن انتخابكم بالإجماع لهذا المنصب المرموق هو تعبير عن الثقة التي أولاكم إياها جميع الاعضاء نظرا لما تتمتعون به من صفات قيادية خارقة أبديتموها بإسهاب في حياتكم الوظيفية الطويلة والمتميزة . إنها إشادة أيضا بالدور النشط والبناء الذي تضطلع به مالطة في العلاقات الدولية .

وأود أيضا أن أعرب عن عميق تقدير وفدي للسيد غاربا ممثل نيجيريا لإسهامه القيم في إنجاح الدورة الرابعة والاربعين ، والدورات الاستثنائية الثلاث للجمعية العامة التي انعقدت أثناء ولايته .

وأغتنم هذه الفرصة أيضا لاشيد بحق بامينا العام السيد خافيير بيريز دي كوييار لالتزامه التام بمقاصد ومبادئ الميثاق ، ولجهوده الدؤوبة في سبيل تعزيز السلم والعدالة الدوليين ، فضلا عن التفاهم والتعاون بين الامم . والواقع إن العالم محظوظ لوجوده في قيادة منظمتنا في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الجنس البشري .

ويسر وفدي بالغ السرور أن يرحب بحرارة في وسطنا بإمارة لختنشتاين . ولقد اتيحت لنا الفرصة من قبل للإعراب عن ترحيب مماثل بناميبيا في وقت سابق من هذا العام ، وباحتلال وفدي ناميبيا ولختنشتاين مكانهما الصحيح في هذه الجمعية العامة ، تقترب الامم المتحدة خطوة أخرى نحو هدفها النهائي وهو كفالة العالمية الكاملة لعضويتها .

وترى ميانمار دوما انه ما من دولة قادرة ومستعدة للوفاء بالتزاماتها لعضوية الامم المتحدة ينبغي أن تحرم من الدخول في منظمتنا . ولهذا نحن نؤيد رغبة جمهورية كوريا المعرب عنها للإنضمام الى صفوفنا ، هذا دون المساس بالهدف المتمثل

بإعادة توحيد كوريا في نهاية المطاف . وفي هذا الصدد ، نرحب ببدء الحوار رفيع المستوى بين الكوريتين ، ونأمل مخلصين أن يؤدي الى اتفاق مبكر بشأن إعادة توحيد الأمة الكورية التي طال انقسامها .

وفي ٣ تشرين الاول/اكتوبر الماضي أصبحت الدولة الالمانية دولة واحدة مرة أخرى . وميانمار ، بصفتها مناصرا قويا لقضية إعادة التوحيد السلمي للأمم المقسمة ، ترحب ترحيبا حارا بهذا الحدث الهام جدا . ونحن واثقون بأن ألمانيا المتحدة بروحها المتجددة ومواردها الوفيرة ستصبح بصورة متزايدة قوة كبرى من قوى السلم والاستقرار والرخاء لا في أوروبا فحسب ، وإنما في العالم بأسره .

وبنفس الروح ، يسرنا أن نرحب بالوحدة السلمية للدولتين اليمنيتين .

إن الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة تنعقد في وقت تحدث فيه تغيرات تاريخية عميقة على صعيد العالم . فالاشهر الاثنتا عشر الماضية قد شهدت تسارعا في التغير النوعي في العلاقات بين الدولتين العظميين وبين الحلفين العسكريين الرئيسيين . والحواجز الايديولوجية التي ولّدت في السابق عناصر خصام عميق الجذور والتي أفسدت العلاقات بين الدول طويلا قد سقطت في نهاية المطاف . إن هذا أدى الى مواقف وتصورات جديدة ، مما أوجد نمطا جديدا في العلاقة تجاوز مرحلة مجرد استرخاء التوتر الى مرحلة التعاون والمشاركة النشيطين .

وكل هذه التحولات دفعت العالم الى عتبة حقبة جديدة . ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يحدث أبدا ان كان هناك مناخ سياسي أكثر ملاءمة أو يهيئ فرصة أفضل لدول العالم لصياغة نظام دولي جديد يقوم على المبادئ الخالدة الواردة في الميثاق .

إن الاثر المباشر لهذه الحالة المتغيرة هو ظهور روح الزمالة بين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن مما يعزز كثيرا من أداء عمله على نحو فعال . ونحن نرحب بهذا التطور الذي نرى أنه يمكن أن يكون رادعا ضد أي دولة منفردة ، أو مجموعة من

الدول ، تلجأ الى اجراءات لا تتسق ومقاصد ومبادئ الميثاق . ويمكن لهذا التطور أيضا أن يعوق مطامح الهيمنة ، سواء على الصعيد العالمي أو الاقليمي . ومع ذلك ، يجب أن يأبه العالم للتحذير الذي وجهه أميننا العام في تقريره الاخير بشأن عمل المنظمة حين قال إن :

"الاتفاق بين الدول الكبرى ينبغي أن يصحبه دعم أغلبية الدول الاعضاء إذا أريد أن يكون له الاثر المطلوب على الوضع العالمي . وإن التأييد الطوعي لقرارات مجلس الامن من قبل المجتمع الدولي هو أفضل ما يدحض أي انطباع قد يبعث على القلق بأن الشؤون العالمية تسيرها هيئة ادارة" . (A/45/1 ، ص ١٧)

إن اليقين والثقة المتزايدين بثبات في العلاقات بين الدول ، والمتولدين عن التحسن الكبير في العلاقات بين أهم دولتين من الوجهة العسكرية قد أتاح فرصة أمام المجتمع الدولي لكي يتناول مختلف المسائل العالقة في ميدان تحديد الاسلحة ونزع السلاح . فالنظريات العسكرية الناجمة عن الحرب الباردة ، والقائمة على استراتيجيات الخصام التي غذت سباق التسلح المتصاعد في العقود الماضية لم يعد لها اعتبار كبير . وفي حين أن المنجزات الكبيرة ، مثل معاهدة إزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى ، قد تحققت ، نجد أن وتيرة المفاوضات الخاصة بتخفيض الترسانات الاستراتيجية ، وحظر الاسلحة الكيميائية ، ووقف كل تجارب الاسلحة النووية - على سبيل المثال لا الحصر - لايزال بطيئا الى حد مؤلم . ونأمل بجد في أن تبذل الجهود لتعجيل وتيرة مفاوضات نزع السلاح ، ولوضع أهداف أعلى وأكثر طموحا في أطر زمنية أقصر لخفض الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل وإزالتها في نهاية المطاف . علاوة على ذلك ، إن القوات التقليدية الضخمة ينبغي أن تقلل الى المستويات اللازمة لاغراض الدفاع الوطني المشروع .

إننا ، إذ نقف على عتبة حقبة جديدة ، نرى في الافق وعودا استثنائية وتحديات هائلة .

وفي نيسان/ابريل من هذا العام ، ابتهج العالم بأسره إزاء نيل ناميبيا الاستقلال سلميا . لقد جددت تجربة ناميبيا الامل في حدوث التغير السلمي في جنوب افريقيا مما يؤدي الى إزالة نظام الفصل العنصري المدان عالميا إزالة تامة . وقد عززت هذه الآمال العوامل الايجابية المفضية الى هذا التغير التي ظهرت في ذلك البلد خلال الاشهر الماضية .

وفي مقدمتها خصائص بُعد النظر والحكمة والحنكة السياسية التي ضرب السيد نيلسون مانديلا بها مثلا جديرا بأن يحتذى ، والتي تجلت في كل عمل قام به أو تصريح أدلى به منذ إطلاق سراحه من السجن حتى الآن . ومن الواجب أيضا أن نشيد بالشجاعة السياسية التي أبداها الرئيس دي كليرك في تعهده بالتخلي عن الفصل العنصري والسعي في سبيل الانتقال السلمي الى جنوب افريقيا جديدة غير عرقية وديمقراطية . وبفضل ما أبداه كل منهما من طابع عملي وواقعية ، استطاع المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا اعتماد إعلان مشترك يستهدف تعجيل المسيرة السياسية في سبيل التسوية التفاوضية . وعلى الرغم من أن الحالة تبشر بالخير ، فمن السابق لأوانه أن نفترض الآن من قبيل التأكيد التام ، أن العملية الرامية الى التغيير الايجابي في ذلك البلد أصبحت نهائية لا رجعة فيها ، وأن نهاية الفصل العنصري أصبحت قاب قوسين أو أدنى . فما زالت قوانين الفصل العنصري وهياكله قائمة . ونحن نحث حكومة جنوب افريقيا على التخلص من دعائم هذا النظام البائد في أقرب موعد ممكن ، استجابة لرغبة المجتمع الدولي التي أعرب عنها في الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة . وفي الوقت نفسه ، يجب على المجتمع الدولي ألا يخفف من ضغطه الحالي حتى تقتنع قطاعات الأقلية البيضاء التي مازالت متعنتة حتى الآن بأن الفصل العنصري ليس له أي مستقبل في بلدها .

إن حسم النزاع في نيكاراغوا ، الذي اضطلعت فيه الأمم المتحدة بدور رئيسي ، يحيي آمالنا في أن البحث عن تسوية سلمية للمنازعات في دول أخرى معنية في أمريكا الوسطى تحت إشراف الأمين العام ، سيؤتي ثماره في القريب العاجل .

وميانمار بلد آسيوي يقع في جنوب شرق آسيا ويرتبط بعلاقات تاريخية وثيقة وروابط ثقافية متأصلة مع بلدان أخرى في منطقتنا دون الاقليمية . ومن ثم ، يسعدنا أيما سعادة أن نرى إحراز تقدم ملحوظ في غضون الأسابيع القلائل الأخيرة من أجل إنهاء المحنة التي تعيش فيها كمبوديا المجاورة لنا . ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن ٦٦٨ (١٩٩٠) المؤرخ في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الذي يؤيد إطار التسوية السلمية

الشاملة للنزاع في ذلك البلد الذي صاغه الاعضاء الدائمون . ونرحب بصفة خاصة بقبول كل الاطراف الكمبودية هذا الإطار بكامله بوصفه أساسا لتسوية النزاع ، وبالإتفاق الذي تم التوصل اليه في اجتماع جاكرتا الذي عقد مؤخرا من أجل تشكيل مجلس وطني أعلى . وفي ضوء التعقيدات الملازمة للنزاع ، ولاسيما جوانبه الدولية ، فإننا نوافق على ضرورة اضطلاع الامم المتحدة بدور هام في عملية السلم الكمبودية . وفي هذا الصدد نرى أن من المنصف أن الدول الاطراف في الامم المتحدة غير المشتركة اشتراكا مباشرا في هذه العملية ، ينبغي إعلامها مسبقا بكل الآثار التي ستترتب ، من حيث الموارد على عمليات الامم المتحدة المزمع القيام بها في كمبوديا ، ولاسيما الآثار المالية .

بتصوره المتعمق والواضح الذي أصبح سمة مميزة لتقديراته للحالة العالمية ، يشير الامين العام في تقريره السنوي الاخير الى أننا نرى :

"فجر عهد جديد في أوروبا ، وأشعة من نور في بعض المناطق [بينما] يلف مناطق أخرى ظلام عداوات قديمة وأحقاد جديدة." (A/45/1 ، ص ٤)

إن هذه المنطقة التي يلفها ظلام "عداوات قديمة وأحقاد جديدة" ، تهدد بتقويض بشائر نظام دولي أكثر سلما وعدلا وأمنا هي الشرق الاوسط .

إن غزو العراق للكويت وضمها المزعوم الذي تلى ذلك ، عملان عدوانيان بكل المقاييس . والحظر الوارد في مبادئ الميثاق والذي يقضي بأن "يمتنع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة" إنما هو حظر مطلق . وحيثما انتُهك هذا المبدأ الاساسي ، يتحتم على كل الدول المحبة للسلم والملتزمة بالقانون أن تقف مجتمعة وبحزم دفاعا عن هذا المبدأ الاساسي الحيوي وفقا لاحكام الميثاق . إنا لقرارات التي اتخذها حتى الآن مجلس الامن بشأن هذه الحالة والتي ترمي الى استعادة الوضع كما كان عليه سابقا في الكويت ، تشكل إجراء حاسما لإعلاء قدسية هذا المبدأ . ولها فإن اتحاد ميانمار يؤيد دون تحفظ تلك القرارات ، وقد اتخذ تدابير عاجلة لكي يكفل الامتثال الدقيق من جانب كل الوكالات الحكومية ، والكيانات الخاصة والافراد ، بأحكام

قرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) . وفي رأينا أن الهدف الأساسي لهذه القرارات هو إنهاء العمل العدواني ونتائجه عن طريق الوسائل السياسية والدبلوماسية . ونظرا لأن منطقة الخليج قد تحولت الآن إلى ساحة لأشد تركيز في العالم للقوات العسكرية متعددة الجنسيات الموزعة في تشكيلات قتالية في وضع الاستعداد ، ونظرا للطابع المتفجر الكامن في الشرق الأوسط في مجموعه ، فإن سلوك أي سبيل آخر لتحقيق الأهداف الواردة في قرارات مجلس الأمن ، سيكون محفوفا بمخاطر بعيدة المدى لا يمكن التنبؤ بها .

وقد أكدت أزمة الخليج الضرورة الملحة لمضاعفة الجهود للتوصل إلى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط ككل . وفي لب هذه المشكلة تكمن قضية فلسطين . إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الحل الشامل والعادل والدائم لهذه المشكلة ينبغي أن يقوم على مبدأ احترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، بالاقتران مع استعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في الاستقلال الوطني والسيادة . وما زال قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يشكلان الأساس العملي الوحيد لإقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط وفقا للمبادئ المشار اليها . وتحقيقا لهذه الغاية ، يؤيد وفدي كل التأكيد الاقتراح الرامي إلى عقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة تشترك فيه كل الأطراف المعنية على قدم المساواة .

يقتضي الحل الشامل والنهائي للمشكلة الكبرى في الشرق الأوسط بذل جهود مجددة للتوصل الى حل للمشكلة اللبنانية بالطريقة التي تعيد سيادة لبنان الكاملة واستقلاله وسلامته الاقليمية .

إن عام ١٩٩٠ هو عام مشهود فيما يتعلق بالجهود الدولية التي ترمي الى مكافحة ويلات المخدرات غير المشروعة . وتعد الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة المعنية بالمخدرات ، والتي عقدت في نيويورك في شباط/فبراير ، ومؤتمر القمة الوزاري العالمي المعني بتقليل الطلب على المخدرات ومكافحة خطر الكوكايين ، الذي عقد في لندن في نيسان/ابريل الماضي ، معلمين أساسيين لهما

أهميتهما في تاريخ حرب البشرية ضد المخدرات غير المشروعة . كما أن خطة العمل العالمية التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية السابعة عشرة ، والإعلان الذي أصدرته القمة الوزارية في لندن قد ولدا زخما وأضافا عضدا للحملة الدولية لمكافحة المخدرات .

ونحن في ميانمار مازلنا نكشف حربنا التي نشنها بلا هودة على المخدرات غير المشروعة ، ماضين قدما بالزخم المتولد عن حملات وبرامج مكافحة المخدرات على النطاق الوطني الجارية بهمة منذ نيلنا الاستقلال . فالتدابير متعددة الجوانب ومتعددة القطاعات لمكافحة المخدرات التي تتخذها سلطات ميانمار على النطاق الوطني ، تحرز تقدما مطردا على جميع الجبهات . وفي شباط/فبراير من هذا العام ومرة أخرى في نيسان/ابريل ، بلغ ما دمر من الهيروين وغيره من المخدرات ، ما قيمته بأسعار الشارع السائدة في الولايات المتحدة ٩٣١ مليون دولار ، وذلك في يانغون على مرأى من أعضاء الهيئات الدبلوماسية وممثلي وكالات الأمم المتحدة والصحفيين الأجانب .

وتتضمن استراتيجيتنا متعددة الجوانب ومتعددة القطاعات لمكافحة المخدرات ، برنامجا لتنمية المناطق الحدودية والأعراق الوطنية . إن هذا البرنامج ، الذي يضع تأكيدا خاصا على بناء البنية الأساسية واستبدال المحاصيل وتربية حيوانات المزرعة والتخفيف العام من قسوة الأحوال الاجتماعية والاقتصادية في مناطق الحدود ، يؤثر بدرجة ملحوظة على التنمية الشاملة للمناطق الريفية في ٤٤ بلدة في مناطق الحدود . ونتيجة لثلاثة مشاريع خمسية متتابعة نفذت بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لمكافحة إساءة استعمال المخدرات ، حولت مساحة مجموعها ١٦٣ ألف فدان الى المحاصيل النقدية بدلا من زراعة الخشخاش . وتتخذ الآن أيضا خطوات لزيادة تعزيز التقدم الذي أحرز حتى الآن ، والتوسع في مشاريع إنمائية مماثلة ومدها الى عدد أكبر من البلدات في مناطق الحدود .

بالاقتران مع هذه الجهود الوطنية ، أقامت ميانمار ترتيبات تعاونية وثيقة مع بلدين من جيرانها ، هما تايلند والصين . وتشمل هذه الترتيبات تبادل المعلومات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والانشطة المتصلة بها على طول حدودنا المشتركة ، وتدريب الموظفين المختصين بإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات ، ونقل التكنولوجيا ، وهذه الترتيبات تكمل وتعزز برامج وانشطة مكافحة المخدرات الوطنية في كل بلد . ولدينا خطط أيضا لاقامة ترتيبات تعاونية مماثلة مع جار آخر ، هو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . وهذه المساعي يتم الاضطلاع بها حاليا على أساس ثنائي ، إلا أن من المتوقع أن تُطوَّر إلى ترتيب تعاوني آخر على مستوى المنطقة دون الاقليمية .

على ضوء التقدم الذي أحرز حتى الآن والخطط والبرامج المحددة ، التي سننفذها بنشاط في المستقبل ، لدينا مدعاة كافية لتوقع القضاء التام على زراعة الافيون وعلى خطر الاتجار غير المشروع بالمخدرات في ميانمار في أقرب وقت ممكن .*

في ٢٧ أيار/مايو ١٩٩٠ ، أجريت في بلدي بنجاح أول انتخابات عامة متعددة الاحزاب ، منذ ثلاثة عقود تقريبا ، استجابة لرغبات وطموحات شعب ميانمار القوية . وهذه المناسبة التاريخية تشكل وفاء بالعهد الرسمي الذي قطعه على نفسه مجلس الدولة لاقرار القانون والنظام في أول يوم من توليه المسؤولية الوطنية ، وأعاد التأكيد عليه في عدد من المناسبات بعد ذلك . وقد أجريت الانتخابات بتقيُّد تام بقوانين وقواعد الانتخاب ، وتحت إشراف لجنة مستقلة مكونة من خمسة أعضاء منتخبين . وكون الانتخابات قد أجريت بحرية ونزاهة تامتين ، حقيقة لا يرقى اليها الشك ، وقد اعترفت بها جميع الاحزاب السياسية التي تنافست في الانتخابات وعدد كبير من الصحفيين الاجانب ، الذين شهدوا الانتخابات بانفسهم ، وكانوا يمثلون ٣٢ وكالة أنباء .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس ، السيد ساردنبرغ البرازيل .

وفي إقبال شديد على صناديق الاقتراع ، توجه ٧٢,٥٩ في المائة من الاشخاص ، الذين يحق لهم الانتخاب ، إلى مراكز الاقتراع في اليوم المحدد للاقتراع ومارسوا حقا من حقوق الانسان الاساسية ، أي حقهم في انتخاب ممثلي جمعية وطنية حسب اختيارهم دون أي تدخل أو إعاقة .

وبعد أن أوفى مجلس الدولة لإقرار القانون والنظام بالوعد الذي قطعه على نفسه بعقد انتخابات حرة متعددة الاحزاب ، يعكف الآن على اتخاذ خطوات حاسمة - بانتظام وخطوة خطوة - لإقامة دولة ديمقراطية قادرة على البقاء .

أثيرت بعض الاسئلة في دوائر معينة حول نقل السلطة إلى حكومة منتخبة ديمقراطيا في البلاد . وفي هذا الصدد ، أود أن أشدد على أن قادتنا قدموا ضمانات في مناسبات عديدة بأن مجلس الدولة لإقرار القانون والنظام سيسلم السلطة في الوقت المناسب إلى حكومة قوية ومستقرة تشكل وفقا للدستور الجديد الذي سيصاغ .

والذين أثاروا هذه المشاكل لا يدركون ، على ما يبدو ، أن هناك إجراءات قانونية يجري العمل بها الآن في ميانمار وفقا لقانون الانتخابات . وبموجب أحكام القانون ذات الصلة ، تقدم عدد من المرشحين بطعونات إلى لجنة الانتخابات ضد منافسيهم . ويمثل الملتمسون والمدعى عليهم قطاعا واسعا من الاحزاب السياسية ، بما فيها التحالف الوطني الديمقراطي ، وحزب الوحدة الوطنية ، وبعض المستقلين . وشكلت الحكومة حتى الآن خمس محاكم ، تضم قضاة متقاعدين وموظفين مدنيين يحظون باحترام كبير ، للتحقيق في هذه الطعونات . وتدور في هذه المحاكم الآن مرافعات وجلسات استماع ، ويلزم السماح باستكمال هذه الاجراءات القانونية فهؤلاء الملتمسون ، الذين يمارسون حقهم بمقتضى قانون الانتخابات ، لا يمكن أن ينكر عليهم هذا الحق القانوني .

لا بدّ للدولة القوية والمستقرة من دستور قوي وقابل للبقاء . وعليه ، فإن الخطوة التالية التي لا غنى عنها هي صياغة هذا الدستور بغية وضع أسس قوية لدولة ديمقراطية ، يستطيع فيها شعب ميانمار أن يحقق طموحاته .

وينبغي صياغة الدستور الجديد بعناية شديدة حتى لا تَجِدَ نواقص وثغرات الدستور القديم ، دستور عام ١٩٤٧ الذي وضع قبل أن تحقق ميانمار استقلالها ، طريقها إلى الملك الجديد .

وغني عن القول انه يتعين أن تكون صياغة الدستور الجديد دقيقة وشاملة ومنهجية . ويتعين أن يستند هذا الدستور إلى توافق آراء وطني ، وأن يكون مقبولا لدى غالبية شعب ميانمار ، ولدى غالبية جميع الأعراق الوطنية التي تعيش في الاتحاد . ولتحقيق هذه الغاية ، تتخذ سلطات ميانمار جميع التدابير اللازمة ، خطوة خطوة ، وتخطط للاجتماع بممثلي بييثو هلوتاو (الجمعية الوطنية) المنتخبين . وسيعقد مؤتمر وطني عريض القاعدة لمناقشة جميع العناصر التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار لدى صياغة الدستور الجديد . وستناط مسؤولية صياغته بالممثلين المنتخبين . وسيبذل مجلس الدولة لإقرار القانون والنظام ، كما ستبذل أسلحة الدفاع ، قصارى الجهد للمساعدة في هذه المهمة .

وإلى أن يحين الوقت الذي تشكل فيه حكومة دستورية ، فإن مجلس الدولة لإقرار القانون والنظام سيواصل النهوض بمسؤولياته الوطنية ، وأهمها الحفاظ على القضايا الوطنية الرئيسية الثلاث ، وهي على وجه التحديد ، منع تفكك الاتحاد ، وضمان عدم تفكك التضامن الوطني ، وضمان استمرار السيادة الدائمة لبلدنا .

وميانمار معروفة بثقافتها الفريدة ، التي تتسم بالتسامح والاعتدال . وهذه البيئة الثقافية يرتكز عليها احترام حقوق الانسان التي لا تحظى بحماية القانون فحسب ، بل تراعي عمليا استنادا الى التقاليد المتأصلة . والتمييز ، سواء كان على أساس العرق أو الدين أو الجنس ، لا وجود له في بلدي .

نحن نتعاون تعاونا وثيقا مع لجنة حقوق الانسان ، وهيئاتها الفرعية ، ومع مركز حقوق الانسان في جنيف ، كما أننا نزود هذه الجهات بمعلومات عن حالة حقوق الانسان في بلدنا . وسنستمر في فعل ذلك في المستقبل . ودعوني أغتنم هذه الفرصة

لاخبر الجمعية أن حكومة ميانمار قد وافقت على زيارة الاستاذة ساداكو أوغاتا بل رحبت بزيارتها ، وهي خبيرة مستقلة عيَّنتها لجنة حقوق الانسان . وستصل عما قريب إلى ميانمار للنهوض بولايتها .

أثيرت أسئلة في دوائر معينة بشأن القيود المفروضة على بعض الافراد في بلدي . وكما أوضحنا في مناسبات عديدة اتخذت اجراءات قانونية ضد هؤلاء الاشخاص لا بسبب أنشطتهم السياسية ، ولكن بسبب انتهاكهم لقوانين البلاد المرعية . أود أن أؤكد أنه ينبغي التمييز بين احترام حقوق الانسان من جهة ، وحفظ القانون والنظام العام وفقا للاحكام المرعية ، من جهة أخرى . فكل حكومة تتحمل مسؤولية رئيسية عن الحفاظ على القانون والنظام في بلادها ومنع انتشار الفوضى والاضطرابات . وبوسعي أن أضيف أيضا أن الاجراءات التي اتخذت ضد الاشخاص المعنيين كانت أخف اجراءات ينص عليها قانوننا ، علما بأن الاعمال التي قاموا بها ، وتشمل تحريض الجماهير على تحدي السلطة الشرعية وتشكيل حكومة موازية ، تعرضهم بموجب قانوننا الجنائي لعقوبات أشد بكثير .

لا حاجة بي أن أشدد هنا على أن تحركنا الوطني لإقامة دولة ديمقراطية ومسالمة ومزدهرة ومتعددة الاحزاب يتعين أن ينجزه شعب ميانمار بنفسه وفقا لتصور ميانمار وعلى طريقتها ، وبما يتناسب مع ظروف أمتنا الخاصة بها . وأفضل مساعدة يقدمها المجتمع الدولي في هذه العملية هي الامتناع عن التدخل أو ممارسة الضغوط من أي نوع كان ، وترك شعب ميانمار يواصل مسيرته على طريقه إلى أن يحقق مصيره الذي اختاره ، المتمثل في إقامة دولة حرة وديمقراطية .

السيد ريكاردو غارسيا (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أود أن تكون كلماتي الى هذه الجمعية التي تعرض عليها هذه المشكلات الهامة والحالات الشائكة ، رسالة متّقِدة بالإيمان والأمل من جانب الحكومة الدومينيكية ، رسالة نابعة من قبل الارض التي أقيمت فيها أولى المؤسسات بعد اكتشاف امريكا واجتماع الاعراق والثقافات .

بالنيابة عن الجمهورية الدومينيكية أود مخلصا أن أهنئ السيد غويدو دي ماركو بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين ، إن إضفاء هذا الشرف العظيم عليه ، هو اعتراف من المنظمة بعمله الدبلوماسي الممتاز وبتفانيه في خدمة قضية السلم .

ونود أيضا أن نهنئ رئيس الدورة الرابعة والاربعين سفير نيجيريا اللواء جوزيف غاربا على العمل الممتاز الذي قام به والحكمة والتعقل اللذين تغلب بهما على العقبات العديدة .

كما نود أن نكرر امتناننا للامين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الذي لم يدخر أي جهد في خدمة قضية السلم في العالم . لقد قام بالعديد من الرحلات الى منطقة الشرق الاوسط التي تعاني آلاما مبرحة ، وأجرى اتصالات شخصية قيِّمة بغية التوصل الى حل تفاوضي للأزمات التي تؤثر على المنطقة ، وبصفة خاصة على الخليج الفارسي .

ونسجل كذلك ارتياح الجمهورية الدومينيكية العميق لانضمام ناميبيا الى المنظمة . لقد كان ينبغي لهذا البلد أن يحتل مكانه هنا منذ زمن طويل ، ولكن هذا الانضمام أصبح أخيرا أمرا واقعا على كل حال .

وبسرور عظيم نود أن نشارك في التضامن الذي تم التعبير عنه هنا بمناسبة قبول دلة لختنشتاين . لقد رحبنا بسرور عظيم بانضمامها الى عضوية أسرة الامم التي تزداد بذلك اقترابا من هدف العالمية .

في هذه اللحظات الحساسة في التاريخ المعاصر ، يتعين على المنظمة أن تضطلع بمهمتها المقدسة في صيانة السلم مهما كان الثمن . فمنذ خمس سنوات مضت ، لا أكثر ،

كانت التوترات بين الدول النووية تزداد حدة ، وكان سباق التسلح متصاعد على نحو كبير حتى أصبح يمثل خطرا رهيبا على بقاء الانسانية . واليوم نجد في المحادثات والاتفاقات التي تمت بشأن إزالة القذائف القصيرة المدى والمتوسطة المدى دليلا على أن السلم يمكن أن يصان إذا توافرت الارادة السياسية .

إن الغزو الوحشي غير المتوقع للكويت من جانب العراق ، الذي أطاح بحكومتها الشرعية وانتهك سيادة أمة لا حول لها ، قد قوبل بالإدانة من جانب المجتمع الدولي كله . إن ضخامة هذا الاعتداء الذي ارتكبه ، على جميع المستويات ، القائد العراقي المستهتر تتسلط عليه باستبشاع جميع الانظار ، يجعلنا غير قادرين على التنبؤ بما تخبئه هذه الاحداث في المستقبل .

لقد أعرب السيد خافيير بيريز دي كوييار في بيانه الافتتاحي الى الدورة الخامسة والاربعين عن قلقه إزاء الأزمة القائمة في الخليج الفارسي وخطر اندلاع حريق هائل بسببها . وتؤيد الجمهورية الدومينيكية بقوة ، باعتبارها عضوا نشطا في جماعة الامم ، أحكام ومضمون القرارات التي اتخذها مجلس الامن بشأن هذا العدوان الخطير والاعتداء المسلح الذي اغتصب سيادة دولة ، والذي يقتضي محاربة الحق الاصلي في الدفاع عن النفس باعتباره رد الفعل اللازم من جانب المجتمع الدولي إزاء هذا الضم الفاضح الذي لم يسبق له مثيل .

وإذ أنتقل الآن الى بلدي ، فإن رئيس الجمهورية الدكتور جواكين بالاغوير الذي أعيد انتخابه في أيار/مايو الماضي ، وتولى السلطة في منتصف آب/أغسطس من هذا العام يعمل جاهدا للاضطلاع بمهمة صعبة هي تحديث دولتنا على جميع المستويات ، بتنفيذ خطة للتكيف الاقتصادي والتشاور الوطني بين قطاعات العمل والادارة والجمهور عامة ، يرجى أن تؤدي إلى إرساء اقتصادنا على أساس سليم .

ومع ذلك فإن بلدي ، شأنه في ذلك شأن البلدان النامية الاخرى ، يواجه مشكلة الدين الخارجي الخطيرة التي تفاقمت نتيجة لاستمرار انخفاض أسعار صادراتنا من السلع الاساسية .

إن الدين يشكل عبئا ثقيلا يعرقل نمونا وتنميتنا . ولا يمكن للاصلاحات التي نضطلع بها في مجال السياسة الاقتصادية والتكيف الهيكلي أن تكون فعالة على نحو كامل ، إلا إذا اتخذت البلدان المتقدمة النمو التدابير اللازمة للتخفيف من عبء الدين الذي لا يحتمل . وفي هذا الصدد ، فإننا نرحب ترحيبا حارا بمبادرة الرئيس بوش بالإعفاء الجزئي من الدين الممنوح بشروط ميسرة ، ونحن نحث البلدان الدائنة أن تضع برامج مماثلة لتخفيض أو إلغاء الديون عن طريق المساعدة الرسمية ، لان هذا الدين ، إذ أصبح غير قابل للسداد ، قد تحول الى مشكلة لا يمكن معالجتها إلا عن طريق التعاون الدولي .

وأود أن أشير الى أن رئيس الدولة الدومينيكية قد حقق أفضل النتائج في سياسته القائمة على تزويد البلاد بالهياكل الاساسية اللازمة لنموها وتنميتها . ويجدر بنا هنا أن نشير الى إنشاء المساكن والمستشفيات والمنشآت الرياضية والمدارس وشبكات الطرق المحلية والقنوات والسدود . إن حكومته تحظى بالاعتراف والتقدير العامين بسبب النتائج الباهرة التي حققتها في إنشاء مناطق جديدة للتجارة الحرة في مختلف أنحاء البلاد . وكان لرئيس الدولة أيضا فضل القيام بدور الرائد الحقيقي والقوة الدافعة الرئيسية في مجال السياحة والتنمية المستمرة للهياكل السياحية الاساسية في بلدنا .

لقد أصبح العمل الضخم لإعادة التجديد الوطني ممكنا بفضل مناخ الديمقراطية والثقة والامن الذي يسود في بلدنا ، وبفضل احترام الحكومة المطلق للممارسة الحرة لحقوق الانسان بدءا من الحق الاساسي للإنسان ، أي حقه في الحياة ، الى حقه المطلق في حرية التعبير والاعتقاد .

بهذه الطريقة ترجمت الى حقائق المبادئ النبيلة الواردة في الميثاق وفي الاعلان العالمي لحقوق الانسان وفي العهدين الدوليين المتعلقين بهذا الموضوع . ويمكن لأي أجنبي قادم الى الجمهورية الدومينيكية أن يرى أمة ، هي مضرب المثل في الكرم ، تنعم بالسلم والهدوء والنظام تحت الحماية الكاملة من جانب السلطات المختصة .

(السيد ريكاردو غارسيا ، الجمهورية الدومينيكية)

لقد عارضنا دائما كل أشكال التمييز العنصري لأن هذا التمييز يشكل انتهاكا صارخا لحقوق الانسان ، ولذلك فمما يبعث على السرور أن نرى أن رئيس جنوب افريقيا ، فريدريك دي كليرك يذعن لهذا الاتجاه ويقر أمام الصحافة بإمكان حصول المواطنين أيا كان عرقهم على حق التصويت . إن هذا يبشر ببدء عملية ستفضي في نهاية المطاف الى القضاء على نظام الفصل العنصري البغيض .

إن أي عمل تمييزي ، أيا كان شكله وأيا كان الشخص أو الكيان الموجه ضده ، يعد عملا موجبا للاستهجان ، وخارجا على الاخلاق والقانون . وعلى ضوء ما تقدم ، تعتبر الجمهورية الدومينيكية أن القرار الذي يساوي الصهيونية بالعنصرية يشكل في حد ذاته ، عملا تمييزيا ، ومن ثم نرى أنه ينبغي إلغاؤه .

وتحظى مسألة توحيد شبه الجزيرة الكورية بأقصى اهتمام من المجتمع الدولي . وتعرب الجمهورية الدومينيكية عن سرورها لما أحرزته دولتا كوريا الجنوبية والشمالية من تقدم في مجالات التعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي ، مما يعتبر جزءا من عملية التقارب التي يمكن أن تؤدي ، انطلاقا من الحوار والتفاوض فيما بينهما ، الى اعادة توحيدهما ، ومن ثم فإننا لحين تحقق تلك الوحدة نؤيد قبول انضمام كوريا الجنوبية الى عضوية الامم المتحدة .

وتشكل إعادة توحيد المانيا ، وهي حدث أهميته في غني عن التأكيد ، معلما حقيقيا في تاريخ الامم المتحدة فهي تمثل أبرز حالة تكامل ومصالحة وطنية في فترة ما بعد الحرب . كما أنها تبين إلى أي مدى يمكن بالإخاء والتضامن تحقيق الكثير من الانجازات . وهي أوضح مثال على التكامل في هذا العصر الجديد الحافل بالتغيرات والفرص التي يمكن أن تفضي الى مستقبل أفضل للبشرية* .

لما كانت الحكومة الدومينيكية تدرك مدى خطورة مشكلة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، فهي تضطلع بتنفيذ تدابير صارمة لمكافحة تلك الآفة التي تفتك بالبشرية بقسوة . وتشن السلطات لدينا حملات نشطة لمنع اساءة استعمال المخدرات ، وتتخذ في الوقت نفسه اجراءات ادارية وقضائية وتشريعية مشددة في مواجهة استعمال المخدرات وانتاجها وتسويقها والاتجار غير المشروع بها .

ولعله يجدر بي أن أتناول الآن موضوعا له أهمية كبرى اليوم ، ألا وهو العملية التي بدأت منذ فترة في جمهورية هايتي للانتقال الى نظام ديمقراطي . وفي هذا الصدد ، يعرب الوفد الدومينيكي عن ارتياحه للتقدم المشجع المحرز في الاستعدادات

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

لانتخابات الرئاسة التي ستجرى قريبا في ذلك البلد . ومن ثم ، تحبذ الجمهورية الدومينيكية ، قيام الامم المتحدة بتوفير المساعدة في شكل إيفاد مراقبين تعينهم المنظمة لمعاونة هايتي خلال الانتخابات .

لقد شاء القدر أن تتقاسم جمهورية هايتي والجمهورية الدومينيكية جزيرة واحدة وأن تشهدا نفس التقلبات وهما في سبيليهما إلى الاستقلال والسيادة ، ولذا يهمنا أشد الاهتمام أن نرى تلك الدولة الشقيقة تحقق استقرارها ، ولكن اهتمام بلدي الاساسي لا يقتصر على ذلك الجانب ، بل ينصب أيضا على تطور هايتي السياسي والاقتصادي .

إن هايتي في حاجة الى دعم المجتمع الدولي بأسره ، حيث أننا ، نحن أمم نصف الكرة الغربي قد حصرنا أنفسنا حتى الآن في ايضاح المشاكل دون أن نجد في السعي الى إيجاد الحلول الصائبة لها . ولذا ، نرى أن الوقت قد حان لمناقشة هذه الحالة الدقيقة أمام الجمعية العامة . فهي تتجاوز النطاق الوطني بل وحتى الاقليمي ، وقد غدت مسألة تستحق أن يوليها المجتمع الدولي اهتمامه .

ولما كانت الجمهورية الدومينيكية على دراية بمشاكل ذلك البلد المجاور لنا ، وبما أننا ندرك مسؤولياتنا التاريخية ، فلقد وجدنا أن الضرورة تقتضي منّا أن نستقبل سيل المهاجرين الوافدين من هايتي ، الذين يربو عددهم على المليون والذين يناقشون بحرية القوى العاملة الدومينيكية . وبلدي يقبل تلك الهجرة حيث أن أحد المبادئ الرئيسية لسياسته الخارجية يقضي باعتبار التضامن أسمى آيات التعبير عن التعايش الانساني . ومن ثم ، ينعم مواطنو هايتي ايضا بنفس ما يحصل عليه الدومينيكيون من مكاسب وامتيازات ، وذلك في ظل مناخ يسوده الامن والاحترام ويخلو من التمييز من أي نوع .

وأخيرا ، يسرنا بوجه خاص أن نعلن أنه مع التذليل التدريجي لما يعترض عملية الاصلاح الكامل في هايتي من عقبات ستزيد فرص تنمية التعاون بين البلدين ، وسوف نسير جنبا الى جنب صوب تحقيق مُثُلنا العليا الغالية وآمالنا الوطنية السامية .

وأود ، في ختام بياني ، أن أؤكد قناعتنا بأن الامم المتحدة هي الحارس الامين الذي سيصون كنز القيم السامية التي نمجدها في فجر جديد يظله الوئام

والسلم . وأن هذه الصحوة المشرقة في الضمير العالمي لتجسد انبلاج عصر يستند الى المبادئ والمنصوص عليها في ميثاق هذه المؤسسة النبيلة فهي النبع الذي تنهل منه البشرية آمالها وأمانيها .

السيد دي ليستراك (موريشيوس) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرنا أن تراس الجمعية العامة في دورتها العادية الخامسة والاربعين شخصية موقرة من مالطة ، الجزيرة المعروفة بمشاركتها النشطة في الشؤون الدولية والتي كانت ، مثل موريشيوس معبرا لحضارات كثيرة .

وإنني على ثقة ، سيدي الرئيس ، إنكم بفضل ما أوليتم من حكمة وحنكة أوصلتكم الى هذا المنصب الرفيع ، ستثرون مداولاتنا وستساعدوننا على إعلاء مبادئ منظمتنا خلال هذه الأوقات العصيبة التي يتعرض فيها أمن الامم الصغيرة للخطر .

إنني إذ أتكلم أمام الجمعية لأول مرة ، يسرني أن أعرب عن مدى اعتزازي بانتمائنا لمنظمة تنال اليوم الاحترام والمهابة . وأنه لمن دواعي ارتياحي بوصفي ممثلا لدولة صغيرة مفتوحة وديمقراطية ومتعددة الاعراق لا تملك أي قدرات دفاعية ، أن أرى أن عضوية هذه المنظمة ليست أملا باطلا وأن الامم المتحدة قادرة فعلا على حماية القانون الدولي . فمما يبعث على الطمأنينة أن نجد أن منظمتنا لا يقع على عاتقها واجب الدفاع عن القانون فحسب بل هي تملك أيضا المقدرة على إنقاذه وعلى التمسك باحترام حق الدول ، سواء أكانت صغيرة أم كبيرة ، وسواء كانت من دول الشمال أم من دول الجنوب ، في أن تعيش في سلم ووئام .

ولا يمكن ، مهما قلنا ، أن نكون مغالين في تنويهنا بأن هذه القدرة المكتشفة حديثا ستجلب للدول الاعضاء الصغيرة ، التي تمثل على كل حال غالبية أعضاء هذه المنظمة ، شعورا بالامن استنادا الى حقها في الوجود السلمي المكرس في ميثاقنا .

ولا أعتقد أن من الظلم أن نذكر بأن هذه الحالة تعد جديدة نسبيا . لأن التاريخ القريب زاخر بأمثلة لم يكن المجتمع الدولي ، للأسف ، عاجزا فيها بوضوح عن تقرير القواعد القانونية ، فحسب وإنما كان عاجزا أيضا عن القيام بواجباته وضمان احترام تلك القواعد التي حظيت بالقبول من الجميع .

والآن وقد غدت منظمتنا أكثر تحررا من هذه العوائق الماضية التي كثيرا ما كانت الدول الصغيرة تتخذ أدوات لها على مضض منها ، فإنها تملك اليوم ، بوحدتها المستعادة وتماسكها الجديد ، إمكانيات تحقيق هدفها الأول .

وعلينا ألا ننسى من ناحية أخرى أن التماسك الظاهري الذي يبدو عليه المجتمع الدولي مازال هشا وأن الإرادة التي تبديها الأمم المتحدة ما زالت عرضة للخلل . وقد نسائل أنفسنا عما إذا كانت وراء مظهر التضامن الدولي الذي لم يسبق له مثيل في أزمة الخليج الراهنة دوافع من المصالح الخاصة لا تقل وزنا عن دافع احترام القانون الدولي .

لذا يتحتم علينا أن نظهر مجددا تمسكنا بمبادئنا الأساسية ، أينما وحيثما ينتهك القانون . ولنسجل أن الأمم المتحدة يرجع إليها فعلا الفضل في تسوية منازعات خطيرة بكفاءة ، وهنا نود أن نشيد بالأمين العام لما يبديه كرئيس لمنظمتنا من حماس وتفان وثاقب رؤية .

وللأسف ، فإن الأزمات التي لم تحسم بعد ما زالت تلقي ظلالا على النوايا الحسنة لمنظمتنا . فمازال التفاوت في أوضاع الشعوب قائما في جميع أنحاء العالم . ومن المؤكد أن الفلسطينيين واللبنانيين وأهل فيجي الذين يعانون من قهر القوة الغاشمة واللاإنسانية ، يستحقون نفس القدر من التضامن الذي نعرب عنه اليوم لشعب الكويت .

وقد أدانت موريشيوس بقوة ، بدافع من هذا المبدأ ، غزو العراق للكويت . ونحن نشارك في توجيه النداء من أجل استعادة الكويت لسيادتها وسلامتها الإقليمية . ولقد حظيت موريشيوس بعلاقات طيبة مع كلا البلدين . وكانت الكويت تمدنا بنصف احتياجاتنا من البترول . كما تميزت علاقاتنا السياسية والدبلوماسية مع العراق بالطابع الودي . ومع أن السلام يبدو مراوغا ، فإننا نعيش على الأمل في أن تتحقق

مصالحة تحول دون نشوب القتال . فلنمنح الدبلوماسية الفرصة وبذلك نجنب الشرق الادنى وبقية العالم العواقب الوخيمة .

إن النزاع في الخليج يبدو أمرا أشد شذوذا في هذا الوقت الذي تسير فيه الاحداث الهامة التي تجري في أوروبا وفي أماكن أخرى من العالم في اتجاه السلم والمصالحة . إن روابط الصداقة التي تنسج خيوطها بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بالهام من الرئيس غورباتشيف والرئيس بوش ، وانتهاء مرحلة الحرب الباردة والصراعات الايديولوجية ، وانتصار الحرية والديمقراطية في العالم كله ، كل هذه امور باعثة على الامل في مرحلة تطور جديدة قائمة على السلم . وقد كان عشمنا أن البلدان الافقر ، بعد تحررها من عبء الحروب بالوكالة التي حولت جانبا كبيرا من مواردها الهزيلة عن مسارها الصحيح ، ستصبح أكثر قدرة على التصدي الآن للمهام ذات الاولوية في النضال ضد التخلف والفقر . إلا أن من دواعي الاسف أن الازمة في الخليج اعادتنا بقسوة إلى الواقع . فقد أصبح في الإمكان أن تعقب انتهاء النزاع بين الشرق والغرب حقبة لا يحترم فيها القانون مما يهدد أمن الدول الصغيرة في مواجهة أطماع ومخططات الاعداء والجيران الاقوياء المسلحين .

وفي أحيان كثيرة ، لا تصاحب رغباتنا في إيجاد حلول عالمية للمشاكل الإرادة السياسية التي تتناسب مع تلك الرغبات . فالمفاوضات الدائرة حول المسائل الاقتصادية والانمائية والتجارة ومشكلة الديون والبيئية قد أسفرت عن مناقشات مطولة ولكن الإنجازات الحقيقية ضئيلة . وبينما تتجاوز سرعة الاحداث خطى العالم ، يبدو أن الامم ترتد إلى استجاباتها اللاإرادية القديمة للامور .

وأبلغ مجال تبدو فيه هذه الصورة بوضوح هو مجال نزع السلاح والامن ، حيث التهديد بالحرب والعدوان ما زال قائما . وفي العالم المتعدد الاقطاب الذي يتشكل الآن ، تصبح الدول الاصغر ، خاصة ، أكثر تعرضا لهذا التهديد . وسوف تشكل قدرة بعض البلدان على حيازة الترسانات الضخمة الحديثة لاستخدامها في المنازعات الإقليمية ، وتهديدا من أخطر التهديدات لامن الدول الصغيرة .

وثمة تطورات إيجابية تبعث على التشجيع مثل إبرام معاهدة ١٩٨٧ بشان القذائف النووية المتوسطة المدى والمحادثات الخاصة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، وتخفيض حجم القوات التقليدية في أوروبا . إلا أنه لا يجوز للمجتمع الدولي ان يغفل عن الاخطار الحقيقية التي تتهدد السلم الموجودة على المستوى الإقليمي ، وعليه ان يعالجها بطريقة ملموسة .

ويود وفدي ، في هذا الصدد ان يؤكد من جديد التزامه بإعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم . ويأسف وفدي لانسحاب الدول الغربية الكبرى من اللجنة المخصصة المعنية بالمحيط الهندي في وقت كان فيه إحراز التقدم الحقيقي في متناول اليد ، ونعرب عن أملنا في أن تقنع الاحداث الاخيرة في منطقة الخليج تلك الدول بالحاجة العاجلة إلى العمل من اجل إقامة منطقة للسلم في المحيط الهندي .

ولا يمكن لاولئك الذين ينادون بالتضامن والدعم العالميين في اوقات المحنة تجاهل تطلعات الدول الاصغر المشروعة للسلم . وينبغي ان تدرك بلدان المنطقة انه قد يلزم إظهار قدر من المرونة لتجاوز القضايا الخلافية ودفع قضية السلم والامن في الجزء الذي نعيش فيه من العالم إلى الامام . ولا يجوز في هذا المنعطف تقويض العمل الذي تقوم به اللجنة المخصصة بل يجب إبقاء كل الطرق التي قد تؤدي إلى التقدم مفتوحة .

إن من شان المفاوضات الجادة بشان إنشاء منطقة للسلم ان تؤدي إلى تحقيق تقدم ملحوظ في المجالات الاخرى ، مثل مجال نزع السلاح البحري . ومن شان تدابير بناء الثقة والامن ان تقلل من مخاطر الاحداث والمجابهات في البحر وتعزز امن الدول الساحلية وتسهم في خلق بيئة إقليمية اكثر امنا .

وبينما نتناول مسالة المحيط الهندي ، نود ان نؤكد من جديد مطلبنا العادل المشروع في ارخبيل شاغوس بما في ذلك جزيرة دييغو غارسيا ، ونعرب عن تقديرنا البالغ للمساعدة الصادقة من جانب اعضاء حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ، فضلا عن البلدان الصديقة الاخرى .

كما نولي أهمية قصوى للمفاوضات الجارية داخل المؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، ولتمديدها في نهاية الامر في عام ١٩٩٥ . وفي الوقت الذي يزداد فيه تعدد أبعاد الاسلحة الحديثة وتقدمها التكنولوجي ، يشكل انتشار الاسلحة النووية تهديدا خطيرا لامن كل الدول .

لذا ، يتعين على الدول الحائزة للاسلحة النووية أن تظهر مزيدا من الاستعداد لتخفيض ترساناتها ، وأن تلزم نفسها بعملية نزع السلاح وذلك بأن تقدم - إضافة إلى هذا - ضمانات أمن محددة للدول غير الحائزة للاسلحة النووية . وبالمثل يجب ممارسة ضبط النفس إزاء أسلحة التدمير الشامل الاخرى والعمل على الحد منها . ولا بد من تشجيع إبرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية في المؤتمر القادم لتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب الذي سيعقد في العام القادم .

لقد كان تحقيق استقلال ناميبيا ، بعد سنوات من النضال المرير ، أهم حدث في قارتنا . ونحن نتقدم إلى ناميبيا بترحيب أخوي حار . وثمة معلم بارز آخر ، على نفس القدر من الاهمية ، هو تحرير نيلسون مانديلا . لقد تجلى في خطابه التاريخي الذي ألقاه من منصة هذه القاعة ذلك الإيمان الراسخ الذي كان نبراسا لنضاله الباسل الطويل ضد شرور الفصل العنصري .

إن الحالة في جنوب افريقيا لا تزال محفوفة بالمخاطر رغما عن إحراز تقدم حقيقي صوب التوصل إلى تسوية سياسية سلمية تفاوضية . وفي رأينا أن تشجيعنا لتأييد هذا التقدم يجب أن يكون مشوبا بالحذر ، وذلك إلى أن يصبح دائما لا رجعة فيه ، وإلى أن يفضي إلى استئصال شافة الفصل العنصري استئصالا تاما . لذا ، لا يوجد في الوقت الراهن ما يبرر التعجل بلا داع في التخفيف من الضغط الدولي .

إن العنف والإغراء باستغلال الانشقاقات الداخلية يمكن أن يخلا بغرض السلم والاستقرار . إن الاتفاق الذي أبرم في آب/أغسطس الماضيين المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وحكومة جنوب افريقيا إنما يشكل أفضل أمل لاستئصال شافة الفصل العنصري استئصالا كاملا . وإقامة مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا . وعلى كل الاطراف الملتزمة حقا بالحل السلمي أن تعمل صوب إعداد دستور جديد يفي بتطلعات

وآمال شعب جنوب افريقيا بأسره . إن ظهور جنوب افريقيا قوية موحدة متعددة الاعراق وديمقراطية من شأنه أن يجلب السلم والاستقرار إلى المنطقة وأن يسهم إسهاما ملموسا في الاقتصاد العالمي .

أما على الصعيد الاعم ، فقد شهد عاما ١٩٨٩ و ١٩٩٠ أحداثا أدت إلى إعادة هيكلة أساسية للنظام السياسي العالمي . واليوم أكثر من أي وقت مضى يعد تكافل الامم هو الاساس لإقامة علاقات دولية مثمرة . وعلى الصعيدين الدولي والإقليمي على حد سواء ، تعد هذه المنظمة الفريدة ، أي الامم المتحدة ، الاداة الصحيحة للعمل الجماعي خاصة في لحظات اليأس والازمات .

لقد قامت حتى الآن بعمليات ناجحة للغاية في ناميبيا وأمريكا الوسطى . وإنني على ثقة من أنها يمكن أن تضطلع بدور حيوي في حسم صراعات إقليمية كبرى . ولعل ما حدث في كمبوديا ، يعد مثالا على ذلك حيث وقعت بعض التطورات المشجعة في اجتماع جاكرتا .

أما في الشرق الاوسط ، فإننا نرحب بالحوار الجديد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن هذه القضية . ونحن مقتنعون الآن أكثر من أي وقت مضى بأن عقد مؤتمر سلم دولي معني بالشرق الاوسط تحت إشراف الامم المتحدة ، إنما يشكل الإمكانية الوحيدة للتوصل إلى تسوية شاملة تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وتحقيق سلم دائم في المنطقة .

كما نأمل في أن يفضي الحوار والتشاور الموضوعيان اللذان يجري الاضطلاع بهما استجابة لتطلعات الشعب الكوري المشروعة إلى تمهيد الطريق لإعادة التوحيد السلمي لكوريا في المستقبل القريب .

وفي هذا السياق ، ستؤيد بلادي قبول عضوية جمهورية كوريا في المنظمة دون إلحاق الضرر بهدف التوحيد ، ودون استبعاد إمكانية العضوية المتزامنة لجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية .

يجب ألا نغض الطرف عن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية . فمن المعروف أن البلدان النامية تنفق سنويا على الاسلحة حوالي ٢٠٠ بليون دولار وهذا المبلغ يمثل

حوالي ٣٠ في المائة من موازناتها . إن الاحتياجات الامنية للدول - كما هو معروف للجميع - تتنوع تنوعا كبيرا وفقا لعوامل جغرافية - سياسية ، لكن هذا الإنفاق يشكل مع ذلك رقما مذهلا . بل انه يعد اهدارا للموارد إذا ما أخذ المرء في الاعتبار وجود تدفق خارجي سلبي يقدر بحوالي ٥٠ بليون دولار سنويا تدفعها الدول النامية لمجرد سداد أعباء خدمة الديون . ويجب ألا يسمح لمثل هذا الوضع بالاستمرار . والحل حل سياسي بقدر ما هو اقتصادي .

في أوائل هذا العام اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة إعلانا خاصا بالتعاون الاقتصادي الدولي وبخاصة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية . ونحن نعتقد أنه يجب أن يوفر إطارا مناسبا تهتدي به الجمعية في وضع واعتماد استراتيجية إنمائية دولية لعقد التنمية الرابع .

وإذ يزداد الاقتصاد العالمي ترابطا يحتاج المجتمع الدولي إلى إطار متماسك يتصدى من خلاله للمشاكل الاقتصادية العالمية . وفي هذا الصدد ، تكتسي نتيجة مؤتمر الامم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في باريس أهمية خاصة . ونحن نرحب باعتماد برنامج عمل جديد للتخفيف من عبء الدين ، وبما اتخذ من تدابير أخرى محددة للتخفيف من المحنة الاقتصادية التي تعانيها أقل البلدان نموا .

إن أقل البلدان نموا تحتاج ، بالإضافة إلى ذلك ، إلى فرص أفضل للتنوع التجاري ، والوصول التفضيلي إلى الاسواق ، وإلى تراكم رأسمالي استثماري . وبهذه الطريقة الهيكلية الحادة ، وتنمية مواردها البشرية وتحقيق معدل نمو مطرد .

لقد استضافت الامم المتحدة أيضا في حزيران/يونيه الماضي مؤتمرا معنيا بالبلدان النامية الساحلية نظمه مؤتمر الامم المتحدة للتنمية والتجارة (الاونكتاد) . إن معظم الدول الساحلية الصغيرة التي تنتمي إلى فئة أقل البلدان نموا لديها معوقات حقيقية تحد بشدة ، في المناخ الاقتصادي غير المواتي من خياراتها الإنمائية المحدودة . وهذه الحقيقية - للاسف - لم يعترف بها اعترافا كاملا بعد . لذا ، يتعين علينا مواصلة جهودنا في هذا الاتجاه من خلال المزيد من التبادلات والتعاون بين المجموعات الجزرية المختلفة التي لا تقدر أهميتها حتى الآن حق قدرها في المناطق المختلفة من العالم .

وإني مدرك أن بلدكم ، سيدي الرئيس ، قد اتخذ زمام المبادرة لتنظيم اجتماع آخر من هذا النوع في العام المقبل ، وانه يضطلع بدور هام في تحسين الاتصالات بين الدول الجزرية الصغيرة التي يؤدي بعدها وعزلتها إلى عرقلة مسيرتها .

وتشكل التجارة الحرة حجر الزاوية في عملية التعاون . ويعد وضع نظام تجاري متعدد الاطراف يكون أكثر انفتاحا وحيوية ودواما أمرا ضروريا للدول الجزرية الصغيرة التي هي دول يرتبط اقتصادها باقتصاد الغير وتتاثر تاثرا بالغا بالعوامل الخارجية . كما أن تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة أمر ضروري أيضا . وقد نظمت جولة أوروغواي لمعالجة الشواغل الخطيرة في هذا المجال . وأدت الحمائية والإضعاف الذي حدث لانظمة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة إلى التقويض المستمر لعملية التحرر العام للتجارة في السنوات الاخيرة . وعانت البلدان النامية بشكل خاص من عدم الاستقرار وعدم الانضباط في النظام التجاري . وأدت الاشكال الجديدة للحمائية إلى إحباط الجهود التي تبذلها هذه البلدان من أجل تنفيذ سياسة تقوم على التجارة وليس على المعونة كما أن التجارة في قطاعات مثل النسيج والملابس والاحذية والزراعة التي تتمتع فيها البلدان النامية بميزة نسبية قد تعرضت بشكل خاص للمعاملة التمييزية . وأدت هذه الممارسات إلى النيل إلى حد كبير من قدرة البلدان النامية على التغلب على مشاكل مديونيتها الخارجية وقدرتها على النهوض بنموها الاقتصادي وتنميتها .

وازداد تفاقم اقتصادات البلدان النامية في أعقاب أزمة الخليج . ولتفادي نشوء حالة ماساوية لابد أن يبذل المجتمع الدولي جهودا خاصة لمساعدة البلدان النامية التي تضررت من تصاعد أسعار النفط . ونوجه في هذا الصدد نداء خاصا من أجل إنشاء صندوق إغاثة متعدد الاطراف لتخفيف وطاة المشاكل الاقتصادية الإضافية التي أصبحت تعانيها الآن هذه البلدان .

وستجرى أيضا سلسلة أخرى حيوية من المفاوضات في عام ١٩٩٢ خلال انعقاد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . ونامل في أن يتم التغلب على العقبات التي نواجهها . وقد تقدمت اللجنة التحضيرية لهذا المؤتمر بمقترحات مستفيضة لضمان إجراء مناقشات مثمرة لبنود جدول الاعمال الزاخر .

وهناك حد لقدرة تحمل كوكبنا للضغط الايكولوجي . فإلى جانب الاضرار التي لا يمكن إصلاحها والتي تصيب يوميا الغابات والغلاف الجوي ، يوجد التلوث البحري الناجم عن الإغراق المفرط للنفايات الصناعية السمية ، والاستغلال المفرط لموارد الثروة السمكية . هذه الامور يجب أن تساعدنا على استخلاص العبر الضرورية قبل فوات الاوان . ويتطلب نجاح المؤتمر في وضع الاستراتيجيات اللازمة لوقف آثار التردي البيئي وعكس مساره توفر الارادة السياسية وبذل كل نفيس . فمصير كوكبنا الوحيد ، أي الكرة الارضية التي نعيش فيها يرتهن بتحقيق ذلك الهدف .

لقد واجهت الامم المتحدة في السنوات الاخيرة تحديات مروعة متزايدة . ونحن على ثقة بانه مع بزوغ هذه الحقبة الزاخرة بالتحديات والتغيرات التاريخية ستواصل منظمتنا الاضطلاع بدور فعّال في سبيل تحقيق الاهداف الواردة في ميثاقنا .

خطاب اللواء جوستين متسنغ ، ليخانيا ، رئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء لمملكة ليسوتو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب يلقيه رئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء لمملكة ليسوتو .

اصطحب اللواء جوستين متسنغ ليخانيا ، رئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء لمملكة ليسوتو إلى المنصة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني غاية السرور أن أرحب باللواء جوستين متسنغ ليخانيا ، رئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء لمملكة ليسوتو ، وأن أدعوه لمخاطبة الجمعية العامة .

السيد ليخانيا (ليسوتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي بأن أتقدم إلى سيادتكم بخالص التهاني على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الخامسة والاربعين . ونحن واثقون من قدرتكم على توجيه أعمال جمعيتنا العامة صوب النجاح الذي نتوخاه لها .

وفي هذه المرحلة المبكرة ، أرجو أيضا أن أشيد بسلفكم اللواء جوزيف غاربا ، الممثل الدائم السابق لجمهورية نيجيريا الاتحادية ، للطريقة الفعّالة التي أدار بها أعمال الدورة السابقة .

إن المناسبة السعيدة التي تتيحها هذه الدورة للجمعية العامة والتي تمثل بداية العقد الاخير من القرن العشرين ، ينبغي أن تكون لنا جميعا لحظة فريدة ، لحظة للتوقف من أجل التأمل ونحن نسعى بشكل جماعي لبناء مستقبل جديد وأفضل للجنس البشري .

إن الدورة الخامسة والاربعين تنعقد وسط أحداث بالغة الاهمية في العالم ، أحداث تتجه إلى إعادة تشكيل هيكل النظام السياسي الدولي بغية إحلال السلم والاستقرار الدوليين والدائمين ، وتحقيق التفاهم والتعاون المتبادلين في مجتمع الامم العالمي . إننا نبدأ بالفعل عقدا جديدا في الوقت الذي نقف فيه على عتبة نظام سياسي عالمي جديد مترقّبين انتصار الرؤية المجسدة في ميثاق الامم المتحدة .

إن انهيار صرح حقبة الحرب الباردة لا ينبغي أن يكون تحديا لنا كيما نخلص أنفسنا من التركة المتخلفة من تلك الفترة فحسب ، وإنما يجب أيضا أن يكون مصدر تجديد وإلهام لتصميمنا على تعزيز روح التعاون الآخذة في البزوغ ، وذلك بترجمة قرارات هذه الهيئة إلى واقع عملي . وعلاوة على ذلك ، يجب أن يؤكد الحاجة الملحة إلى تعزيز فعالية منظمتنا في أدائها لمهامها النبيلة .

ونحن نلاحظ بقلق بالغ أنه بالرغم مما نبذله من جهود فردية وجماعية لإصلاح اقتصادات العالم النامي ، فإن الحالة الاقتصادية والاجتماعية تزداد تفاقما ، وخصوصا في افريقيا . فلا تزال مشكلة المديونية الخارجية قائمة ، كما أن البلدان النامية ما زالت مصدرا صافيا للموارد إلى البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف . إن برامج التكيف الهيكلي التي اضطلعت بها معظم البلدان الافريقية تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، بتكلفة سياسية واجتماعية باهظة في معظم الحالات ، لم تفض بعد إلى تحقيق نتائج ملموسة .

ونحن نرى أن الإعلان الصادر مؤخرا بشأن التعاون الاقتصادي الدولي ، لا سيما إعادة تنشيط النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية ، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة ، سيوفر إطارا لا للاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الرابع فحسب ، وإنما أيضا لجدول أعمال عالمي بشأن مسائل التعاون الاقتصادي والتنمية .

وتمثل سنة ١٩٩٠ نهاية برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . ويجب أيضا أن يدرس الاستعراض النهائي للبرنامج الذي سيجري في الدورة الحالية للجمعية العامة دراسة دقيقة التدابير اللازمة لتعجيل النمو والتنمية في افريقيا للفترة الماثلة أمامنا .

وتتيح سنة ١٩٩٠ التي تتزامن مع الذكرى السنوية الاربعين لبدء برنامج التعاون التقني المتعدد الاطراف فرصة هامة لتجديد الالتزام الدولي بمبادئ التعددية . ويعزى نجاح المهمة التاريخية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي في البلدان النامية ، إلى حد كبير ، إلى خاصتين اساسيتين في المساعدة التي يقدمها ، وهما الاستجابة إلى الظروف والاولويات الخاصة للبلدان المستفيدة ، وتقديم برامج الدعم على سبيل المنح . إننا نناشد مجتمع المانحين ، لا سيما البلدان المتقدمة النمو زيادة الدعم المالي لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي .

وتنضم ليسوتو إلى توافق الآراء العالمي بشأن الحاجة الملحة لبذل جهود دولية متضافرة لإنقاذ كوكبنا من الكارثة المحدقة به والناجمة عن تردي البيئة العالمية . لقد اتخذت عدة مبادرات على الصعيد الاقليمي لتسليط الاضواء على الحاجة إلى إيلاء الاولوية للمسائل البيئية ، بما في ذلك إعلان رؤساء الدول الافريقية في تموز/يوليه من العام الماضي ، بشأن سنة افريقيا للبيئة . غير أن أهم مبادرة تبقى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في البرازيل عام ١٩٩٢ . ونأمل في أن يؤدي ذلك المؤتمر إلى اعتماد خطة عمل عالمية للمواءمة بين أنشطة التنمية الإنسانية والإدارة الرشيدة للبيئة .

وما برحت ليسوتو مقتنعة بأن النظام السياسي العالمي البازغ ، والقائم على المشاركة والجهد الجماعي في مواجهة المشاكل العالمية ، لا يمكن أن يصمد للاضطراب المحيط به إلا إذا شيّد على الاعتراف العالمي بسيادة القانون في العلاقات الدولية . ولهذا السبب ، نعلّق أهمية كبيرة على إعلان هذه الجمعية العامة عقد ١٩٩٠-١٩٩٩ عقدا للأمم المتحدة للسلم والقانون الدولي .

وفي هذه المرحلة الحاسمة في تطور تاريخ الجنس البشري ، يجب أن نعطي ، بصورة متزايدة ، دعمنا الجماعي للجهود المبذولة حاليا في أنحاء مختلفة من العالم ، بغية بناء مستقبل للجنس البشري تحتل فيه رفاهة الإنسان وكرامته مركز الصدارة .

إن مجتمع الدول سيكون مقصرا بحق في مسؤوليته لو لم يبد تضامنه ودعمه العملي ، المعنوي والمادي ، لشعوب أوروبا الشرقية وافريقيا وأمريكا اللاتينية التي تخوض عملية تحول اجتماعي واقتصادي عن طريق الاخذ بالاسلوب الديمقراطي وتعزيز المؤسسات الديمقراطية . ولا يمكن أن تنجح هذه الجهود إلا إذا كان هناك اعتراف ، على النحو الواجب ، بالواقع السائد في كل بلد على حدة ، وبحق كل دولة في إنشاء مؤسساتها الديمقراطية التي تناسب بنيتها الاجتماعية والاقتصادية .

لقد ثبت منذ وقت طويل وجود صلة بين الديمقراطية والتنمية . وفي ظل هذه الخلفية بدأنا في ليسوتو مبادرة حاسمة لإعادة بلدنا إلى الحكم الديمقراطي الكامل بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٢ . وتحقيقا لهذه الغاية ، انعقدت جمعية تاسيسية تتالف من شخصيات تمثل تقريبا كل ظلال المعتقدات السياسية في ليسوتو لوضع دستور جديد للبلاد انطلاقا من دستور استقلال ليسوتو لعام ١٩٦٦ ، الذي يقوم على الديمقراطية المتعددة الاحزاب .

غير أن قضايا الديمقراطية ينبغي الا تكون القضايا الوحيدة التي تحظى باهتمامنا في المجال الإنساني . ونحن نشيد بجهد آخر بناء هو مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي انعقد مؤخرا ، وباعتماد الإعلان وخطة العمل العالميين المتعلقين

بالطفولة ، اللذين نعتقد أنهما سيشكلان إطارا جديدا لجهودنا الجماعية لكفالة مستقبل أفضل لأطفالنا في التسعينات وما بعدها .

واهتمامنا لم يتضاءل بحالة اللاجئين المتردية ، لا سيما في افريقيا وأجزاء نامية أخرى من العالم . وفي هذا الصدد ، يشجعنا كثير التشجيع إعلان رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية في تموز/يوليه من هذا العام ، الذي أعلنوا فيه ، ضمن جملة أمور ، تصميمهم على بذل جهود مجددة لإزالة الاسباب الجذرية لمشكلة اللاجئين في افريقيا .

وفي حين أن الطبيعة السياسية المعقدة لكوكبنا يطرأ عليها تغيّر سريع ، وهناك مناخ جديد من التقارب والمصالحة يثبت إقدامه ، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن الانفراج الجديد لا يزال محدود النطاق ، وأن خطى التقدم في تقليل الترسانات العالمية للحرب وأسلحة التدمير الشامل لا تزال بطيئة في أحسن الفروض .

ونحن نرحب بالتقدم الهائل الذي حققته الدولتان العظميان بشأن مسألة تخفيض الاسلحة النووية . ومن المؤسف أننا نشهد في الوقت نفسه تصاعدا خطيرا في انتشار تكنولوجيا أسلحة الحرب النووية والكيميائية . ويضاف إلى ذلك زيادة تسابق البلدان ، بما فيها البلدان النامية ، على تكديس الاسلحة التقليدية . وفي ذلك تبدد موارد نادرة لازمة للتنمية .

وتتطلع ليسوتو بصفة خاصة إلى الإبرام المبكر لاتفاقية دولية بشأن حظر وإزالة الاسلحة الكيميائية التي نعتقد أنها واحدة من المسائل الاساسية التي تواجه الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة .

لقد برهنت التطورات العالمية ، الاخيرة بوضوح على أنه توجد حاجة ماسة لإنشاء آلية فعالة يكفل عن طريقها أمن الدول الصغيرة بموجب القانون الدولي ، وتضمن لا حمايتها فحسب وإنما تؤمّن أيضا قدرتها على الازدهار وتحقيق القدر اليسير من التنمية الاقتصادية اللازم لبقائها . وهذا يؤكد ضرورة اتباع استراتيجية مزدوجة في هذه الهيئة العالمية . تتضمن من ناحية إعداد اتفاقات دولية بشأن الضمانات الامنية

لهذه البلدان ، ومن ناحية اخرى القيام ، تحت إشراف الامم المتحدة ، بإنشاء آلية يمكن عن طريقها تكريس جزء من الموارد ، المفرج عنها نتيجة تدابير نزع السلاح ، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل الشعوب ، لا سيما شعوب أقل البلدان نموا .

ومع حياد العالم عن طرق المواجهة واستخلاصه نفسه من الصراعات الاقليمية ، نجد أن منطقة الجنوب الافريقي دون الاقليمية لم تعيش بمعزل عن هذه التاثيرات الإيجابية . لقد شهدنا انتصار الشعب الناميبي في ناميبيا في كفاحه في سبيل حقه في تقرير المصير ، وانتصار مبادئ ميثاق الامم المتحدة على بلوى الاستعمار .

ولا تزال ليسوتو تأمل في أن تواصل كل الدول الاعضاء في منظمتنا إبداء التضامن والالتزام الواجبين في تنفيذ الجزء المتبقي من مسؤوليتنا الجماعية إزاء ناميبيا ، وهو مساعدتها بالموارد المادية اللازمة لتعزيز استقلالها .

لقد قطع المجتمع الدولي وشعب جنوب افريقيا شوطا طويلا في الكفاح ضد الفصل العنصري . ولا يمكن لأي شعب أن يستمر في كفاح مرير مصيري لفترة امتدت إلى نصف قرن تقريبا إلا بالتصميم والإيمان بحقه في الحرية . وقد انقضى وقت طويل منذ أن أعلنت الجمعية العامة الفصل العنصري جريمة ضد الإنسانية ، إلا أن هذه الجمعية في العام الماضي فحسب ، وفي الدورة الاستثنائية التي عقدتها ، ظلت عاكفة على النظر في مسألة إزالة الفصل العنصري .

ولهذا لا يسعنا إلا أن نرحب بالتطورات الإيجابية التي طال انتظارها والتي نشهدها اليوم في جنوب افريقيا من أجل القضاء على الفصل العنصري عن طريق الحوار والتفاوض السلمي . وكان بدء الحوار بين المؤتمر الوطني الافريقي وحكومة جنوب افريقيا في غروت شور ، ومؤخرا في بريتوريا ، حدثا يشكل بداية عهد جديد ، ومن المأمول أن يكون ذلك مقدمة لبدء المحادثات الدستورية المضمونية لإيجاد جنوب افريقيا عادلة وديمقراطية .

ونشيد بالسيد نيلسون مانديلا وقيادة المؤتمر الوطني الافريقي للتمسك بالكرامة والتحلي بالحنكة السياسية التي استطاعوا بها تعزيز قضية السلم والعدل والحرية منذ إطلاق سراحهم وعودتهم من المنفى . وبالمثل ، فإننا نشيد بتصميمهم الذي لا يحيد على ترك ذكريات الماضي المريرة في ذمة التاريخ بغية تكريس الطاقات من أجل إيجاد جنوب افريقيا ديمقراطية جديدة .

ونحث جميع المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، لا سيما المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، على تنسيق جهودها والتوصل إلى توافق آراء واسع النطاق بشأن الاستراتيجيات اللازمة للقضاء على الفصل العنصري عن طريق المفاوضات . ونسلم بالحاجة الماسة لأن يعزز المجتمع الدولي دعمه المادي لهذه المنظمات لمساعدتها على إعادة بناء وتعزيز هياكلها السياسية الداخلية في جنوب افريقيا .

ويجب التسليم بأن دعائم الفصل العنصري ما زالت قائمة وان السبيل امامنا ليس صعبا فحسب ، وانما أيضا محفوفا بالتقلبات . غير أن لدينا ما يدعونا إلى الاعتقاد بأن رئيس الدولة دي كليرك قد اضطلع بدور رئيسي في تهيئة مناخ جديد من الامل لجنوب افريقيا ، لذلك فإنه يستحق التشجيع من هذه الهيئة .

وما زالت ليسوتو تشعر بالقلق العميق إزاء الموجة الحالية من العنف الطائفي فيما بين السود في جنوب افريقيا الذي لو ظل دون ضابط لاعاق عملية التفاوض من أجل التوصل إلى القضاء التام على الفصل العنصري .

ونشيد بالمبادرات التي تتخذها الآن حكومتا انغولا وموزامبيق لحل مشاكلهما الداخلية عن طريق الحوار السلمي . ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة هذه الجهود في ظل روح السلم والتعاون السائدة على الصعيد الدولي .

فيما يتعلق بالحالة في ليبريا ، لا يسعنا إلا أن نسجل تأييدنا للمبادرات التي ترمي إلى وضع حد للحرب الاهلية في ذلك البلد الشقيق .

وقد رأت مملكة ليسوتو دوما أن الحل الدائم لمسألة الصحراء الغربية لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق المفاوضات المباشرة بين المغرب وجبهة بوليساريو . وما زلنا نؤيد كل الجهود الإيجابية التي تبذلها الآن منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ، فضلا عن حركة بلدان عدم الانحياز ، من أجل التوصل إلى حل دائم لمسألة الصحراء الغربية ، ولا سيما بالسعي إلى كفالة تهيئة الظروف الضرورية لإجراء استفتاء وطني دون أي قيد .

ونرحب بتزايد الإدراك بين أطراف النزاع في كمبوديا بأن الوقت قد حان للرد بإيجابية على الجهود الدولية التي ما زالت تبذل في التوصل إلى تسوية تفاوضية شاملة لمشكلة كمبوديا . ويحدونا الامل في أن يحقق المجلس الوطني الاعلى الجديد كل توقعاتنا في العمل من أجل المصالحة الوطنية ، واستعادة السلم والديمقراطية في وقت مبكر .

إننا نشعر بالقلق إزاء حالة الجمود التي وصلت إليها جهود السلم في الشرق الاوسط وما ينجم عن ذلك من تصاعد في التوتر . ويقع على هذه الجمعية التزام ببعث

الحياة من جديد في الجهود الإيجابية التي بادرت بها الامم المتحدة منذ مدة طويلة بغية التوصل إلى سلم دائم في المنطقة . وينبغي أن يبقى الهدف الرئيسي دوما انسحاب إسرائيل من الاراضي العربية المحتلة وعقد مؤتمر سلم معني بالشرق الاوسط .

لقد أدى غزو العراق للكويت وضمها إليه مؤخرا إلى حالة جديدة غير مقبولة على الإطلاق في منطقة الخليج . ونحن في ليسوتو ندين هذا العمل ، ليس لانه غير قانوني يسمم روح الانفراج الدولي السائدة فحسب ، وإنما أيضا لانه يشكل سابقة خطيرة حيال استمرار بقاء الدول الصغيرة وأمنها . وتعرب ليسوتو عن تاييدها التام لكل التدابير التي اتخذها مجلس الامن حتى الآن .

إن الحل الدائم للأزمة لا يمكن تحقيقه وفي رأينا إلا عن طريق استعادة سيادة الكويت وسلامتها الإقليمية والانسحاب غير المشروط لقوات الاحتلال العراقية . ونامل أن يتمكن التعاون الدولي الذي تولّد عن هذه الازمة من وضع المعايير اللازمة للعمل الذي قد يقوم المجتمع الدولي به في المستقبل ردا على اي ازمات مماثلة في اماكن اخرى من العالم .

ونظرا لاننا دولة صغيرة ، فإننا نعرب عن إعجابنا بروح الشعب الكويتي التي لا تقهر في مقاومة العدوان العراقي ومواصلته بإصرار الحفاظ على كيان دولته .

تعزى الحقبة الجديدة من السلم والاستقرار التي تتكامل الآن وتتجلى في العلاقات الدولية ، إلى تزايد فعالية منظومة الامم المتحدة إلى حد بعيد . ومن ثم ، فمن المناسب أن نغتنم هذه الفرصة كي نعرب للامين العام ، سعادة بيريز دي كوييار ، عن مشاعر الثقة المتجددة في جهوده الدؤوبة والجديرة بالثناء للنهوض بالسلم والتعاون الدوليين وتعزيزهما .

لقد علمنا للتو بالنبأ الحزين نبأ وفاة رئيس وزراء الإمارات العربية المتحدة . وبالنيابة عن شعب ليسوتو وحكومتها ، وبالاصالة عن نفسي ، أتقدم بخالص تعازينا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة ، اود ان اشكر رئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء لمملكة ليسوتو على البيان الذي القاه لتوه .

اطلب معادة اللواء جوستين متسنغ ليخانيا ، رئيس المجلس العسكري ومجلس الوزراء لمملكة ليسوتو من المنصة .

السيد ميناردِ (جزر البهاما) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان اتقدم إليكم سيدي الرئيس بتهانينا بمناسبة انتخابكم لرئاسة الدورة الخامسة والاربعين للجمعية العامة . ونظرا لخبراتكم ومهاراتكم السياسية ، فنحن على ثقة بان اعمال هذه الجمعية ستكلل بالنجاح تحت قيادتكم الحكيمة . واسمحوا لي ان اغتنم هذه الفرصة لكي اعرب عن تقديري وتهانيّ لسلفكم ، السفير يوسف غاربا ممثل نيجيريا ، الذي كانت إدارته لاعمال الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة مثالية* .

واود ايضا بالنيابة عن حكومة كومنولث جزر البهاما وشعبها ان ارحب ترحيبا حارا بانضمام ناميبيا وإمارة لختنشتاين إلى عضوية الامم المتحدة . كما اتقدم بتهانينا الحارة إلى المانيا بمناسبة إعادة توحيدها .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ساردنبرغ (البرازيل) .

اصطدمت آمالنا في تحقيق مزيد من الاستتباب في السلم العالمي بغزو العراق للكويت واحتلاله لها . والبهاما تحث جميع الدول المعنية على استنفاد كل جهد ممكن لتسوية الحالة دون مزيد من العنف . من القواعد الاساسية للعلاقات الدولية حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، واحترام السيادة والسلامة الاقليمية . وهذه مبادئ عزيزة على الدول الصغيرة مثل البهاما . ولذلك ، انضمت البهاما إلى المجتمع الدولي في التنديد بغزو الكويت واحتلاله ، وفي الدعوة إلى انسحاب جميع القوات العراقية فورا واعادة حكومة الكويت الشرعية . وأيدت البهاما جميع الاجراءات التي اتخذها مجلس الامن في هذا الصدد ، والتزمت على وجه الخصوص بتطبيق العقوبات المفروضة بموجب قرارات مجلس الامن الى أن تتحقق النتائج المرجوة .

تمس الحالة في الشرق الأوسط إلى السلام الشامل . لذلك نؤيد عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط تحت رعاية الامم المتحدة تشارك فيه جميع أطراف الصراع . ونحن نحث جميع المعنيين مباشرة على تهيئة الظروف التي تكفل نجاح هذا المؤتمر . ونكرر ثانية تأييدنا التام لحق اسرائيل في الوجود ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، إلا أننا نؤكد على التزامنا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

إن استمرار العنف والمعارضة يقودنا إلى استنتاج أن أركان الفصل العنصري لا تزال على حالها . والفرصة التي وفرها إبرام اتفاق بريتوريا بين حكومة جنوب افريقيا والمؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، وجميع الجهود التي تستهدف إزالة العقبات التي تعترض التفاوض من أجل جنوب افريقيا الديمقراطية غير العنصرية ، يجب أن تتابع بنشاط .

انطلاقا من هذا الإطار ، رحبت البهاما باعتماد الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السادسة عشرة ، بتوافق الآراء ، الاعلان المعني بجنوب افريقيا ، الذي صيغ على نحو يتمشى تماما مع المبادئ الدولية . ومن غير المقبول أن نتمسك بهذه المبادئ أحيانا ، وأن نهملها أو نتخلى عنها لصالح غيرها من المبادئ أحيانا أخرى . والجزاءات يجب ألا ترفع ما لم يتحقق تحرك حقيقي لا رجعة فيه نحو إلغاء الفصل

العنصري في جنوب افريقيا . وهذه الشروط لم تستوف بعد . ولذلك ، فإن جزر البهاما لا تزال تؤيد الجزاءات وتحث المجتمع الدولي أيضا على مواصلة تصميمه وتجديده .

توضح تجربة ناميبيا بجلاء أن التغيير ممكن ، حتى في الحالات التي يبدو أنها عسيرة . فقد شهدنا ما يمكن أن ينجزه شعب يسعى إلى تقرير المصير ، عندما يلتزم المجتمع الدولي بمؤازرته . وتود البهاما الآن أن ترى التزاما بعملية سلمية وديمقراطية تطبق على أوسع نطاق في هايتي .

أوضحت حكومة وشعب هايتي رغبتهما في السير ببلديهما على طريق الديمقراطية والتنمية . وقد أحاط رؤساء حكومات مجموعة الكاريبي ، في اجتماعهم الاخير في جامايكا ، مرة أخرى بهذا الموقف المشجع ، وأكدوا ثانية التزامهم الذي لا يتزعزع بالاهداف والمقاصد التي حددتها هايتي لنفسها .

نحن نعتقد أنه يتعين على الامم المتحدة أيضا أن تشارك بنشاط في قضية الديمقراطية في هايتي ، ونحن على ثقة بأن المنظمة ستتمكن من التغلب على المصاعب القائمة وتستجيب على نحو موات لطلب هايتي بتقديم مساعدة فنية وغيرها من أشكال المساعدة اللازمة لإجراء الانتخابات .

يتعين أن ننظر نظرة أوسع إلى هايتي . وتمشيا مع القرار الذي اتخذه رؤساء حكومات مجموعة الكاريبي ، ستحث البهاما على عقد مؤتمر دولي معني بهايتي ، عقب إجراء الانتخابات الديمقراطية بنجاح في ذلك البلد . ونعتقد أن إيجاد حل فعال لهذه الحالة سييسر كثيرا عملية صيانة السلم والاستقرار في منطقة الكاريبي بأسرها .

يسرنا أن اتفاقية عام ١٩٨٨ لمناهضة الاتجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية ستصبح نافذة المفعول في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام . والبهاما على استعداد للانضمام إلى الدول الاطراف الاخرى في الاتفاقية لتنفيذ أحكامها تنفيذا صارما . ونرى أن الإجراء الذي اتخذه مؤتمر الامم المتحدة الثامن المعني بمنع الجريمة ومعاملة المجرمين ، لا سيما في مجال الجريمة المنظمة واعتماد نموذج تشريعي في مجالات تسليم المجرمين ، سييسر عملية تطبيق العديد من أحكام الاتفاقية .

والاحداث المروعة والماساوية التي وقعت في أمريكا اللاتينية في العام الماضي أدت إلى زيادة ملحوظة في البحث عن حلول لمشاكل الاتجار غير المشروع في المخدرات . وكان هذا العام غاصا بالنشاط الدولي الحماسي والمكثف ، الذي استهدف وضع استراتيجيات جديدة لمواجهة مشكلة المخدرات . وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية السابعة عشرة ، التي انعقدت في شباط/فبراير من هذا العام ، شُدِّد على أعلى مستوى سياسي على الالتزام بمكافحة آفة اساءة استخدام العقاقير ، وذلك كما تجلى في اعتماد إعلان سياسي وبرنامج عمل عالمي بتوافق الآراء . ومن دواعي ارتياحنا الاعتراف على نطاق واسع بأنه لا يجوز إهمال التدابير الرامية إلى تخفيض الطلب وأنه يجب التركيز على تخفيض الطلب بقدر مماثل للتركيز على الانتاج والاتجار غير المشروع .

واغتنم المجتمع الدولي الفرصة ليستعرض ، على مستوى الخبراء ، قدرة الامم المتحدة على القيام بدور الرائد في مكافحة اساءة استخدام العقاقير والاتجار غير المشروع بها ، والتوصل إلى فهم أفضل لتجارة المخدرات غير المشروعة المعقدة . وفي الواقع ، توجد بالفعل في البهاما قوانين ولوائح مشددة تستهدف مكافحة غسل الاموال ومصادرة عوائد جرائم المخدرات . ونعتقد أن بوسعنا ، مع توفر ضمانات لحماية العمليات المصرفية الدولية المشروعة ، أن نحرم كارتيلات المخدرات الدولية من عوائد التجارة الشريرة ، وأن ندمر السبب الوحيد لوجودها .

هل تتوفر الارادة السياسية لوقف اساءة استخدام العقاقير ، وعكس آثارها القاتلة على المجتمعات واجتثاث ما تولده من عنف ؟ يتعين أن يكون الجواب : "نعم" .

على الصعيد الوطني ، تأخذ جزر البهاما باستراتيجية شاملة تتألف من جهود الاعتراض ، والمنع وإتاحة المعلومات العامة وفرض جزاءات شديدة على مرتكبي جرائم المخدرات ، والفحص الصحي الاجباري لقوات الامن . وتعاوننا مع الدول الاخرى على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف ، لا سيما في مجال العمليات ، اعتُرف به على نطاق واسع على أنه تعاون مثالي .

نتيجة لذلك ، انخفض الاتجار بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية داخل جزر البهاما ومن خلالها انخفاضا كبيرا ، كما أن اساءة استخدام العقاقير المخدرة فيها آخذة في التباطؤ ، وإن لم تتوقف بعد . وسنواصل اتخاذ اجراءات وطنية شديدة ، وسننضم إلى المبادرات الدولية لنزيد من فعالية مكافحة المخدرات .

ان السنة الاولى من العقد الاخير من القرن العشرين تنتهي بعلامات تبعث على الامل وخيبة الامل معا . فارتفاع أسعار الطاقة والزيادة الضخمة في خدمة الدين الخارجي والخسارة الناشئة عن فقد حاصلات النقد الاجنبي أو تخفيضها شاركت جميعها في جعل الثمانينات عقدا ضائعا في مجال التنمية . وينبغي للامم المتحدة ، والبلدان الاعضاء فرادى أن تولي اهتماما متزايدا لعكس هذا الاتجاه .

ونحن في جزر البهاما نعمل بجد في القطاعات الاقتصادية التقليدية مثل قطاع السياحة والقطاع المصرفي . ونتبع حكمة ثبتت صحتها هي أن نفعل على أفضل وجه ما نستطيع أن نفعله جيدا . وأن نتقن ما نجيد . ولقد كانت هذه هي تجربتنا في مجال السياحة والخدمات المالية .

وفي نفس الوقت نواصل استغلال كل فرصة من أجل التنويع واعادة الهيكلة والاستثمار . ونسعى الى الاستثمار ليس فقط في مجالات الزراعة وتربية الاسماك والسياحة ولكن أيضا في الخدمات المتطورة وقطاعات الصناعات الخفيفة التي ترتفع فيها نسبة العمالة مع امكانية استبدال الصادرات والواردات .

ان الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي يعتبر عنصرا هاما في تعزيز الثقة وبالتالي في حفز الاستثمار وزيادة الانتاج . ولكن الاستقرار وحده لا يكفي . والتحدي الذي نواجهه يتعلق بتحويل تأكيدنا على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لأكبر قدر ممكن من أبناء الجنس البشري في كوكبنا وبالبقاء على طريق النمو المتواصل . ولذلك أعطيت تعليمات لوفدي بزيادة التركيز على التنمية الاقتصادية وتعزيز الاستثمار وتغيير وجهة مسار المنظمة نحو تناول القضايا الاقتصادية التي أشرت اليها على نحو أكثر نشاطا وفعالية .

ونظرا للارتباط الهام بين اقتصادات الولايات المتحدة الامريكية وكندا واليابان واوروبا المتكاملة فإن جزر البهاما تؤيد بصفة خاصة الجهود التي تبذلها تلك البلدان لاعادة التوازن الى اقتصاداتها . وتشجعها على اتباع برنامج جديد منشط لزيادة التحويلات الحقيقية للمال العام والخاص والمعونات والتكنولوجيات والتجارة نحو التنمية الاقتصادية في العالم .

وندعو الامم المتحدة الى أن تعتمد نهجا جديدا وأن تعيد النظر في المجالات التي كانت تبشر بالخير في الماضي ولكنها لم تحقق نجاحا يذكر في مجال التنمية في عدد من البلدان النامية . وترى جزر البهاما أن من الضروري أن يبذل كل جهد حتى نضمن أن تكون التسعينات عقد الفرص ويجب ألا يدخر جهد في سبيل اعادة توجيه الاقتصاد العالمي حتى يستجيب على نحو أفضل لاحتياجات العالم النامي ولتعزيز النمو والتنمية .

ويشجع جزر البهاما توافق الآراء الدولي بشأن الاعلان الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة . ونعتبر أن ما ورد به من دعوة الوكالات المتخصصة التي عهد اليها بولاية خاصة في مجال التنمية لأن تضطلع بدور أساسي في التعاون الدولي لاعادة تنشيط التنمية في التسعينات وثيق الصلة بالموضوع بصفة خاصة .

ومهما قلنا فلن نبالغ في أهمية جولة اوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، لتخفيف الصعوبات التي تعاني منها البلدان النامية . فمن خلال هذه الجولة يمكن أن يصبح الاصلاح الشامل في مجالات التجارة التي لها أهمية خاصة بالنسبة للبلدان النامية احتمالا حقيقيا . ان جزر البهاما تؤيد العمل من أجل تحقيق نتائج ناجحة لجولة أوروغواي ، وتأمل في هذا الصدد أن تساعد النتائج التي أمكن التوصل اليها في اجتماعات أقل البلدان نموا والتي عقدت في باريس هذا العام ، في عكس الاتجاه الى تهميش تلك البلدان في الاقتصاد العالمي .

يجب أيضا أن تكون الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية قائمة على أساس بيئي . وتؤيد جزر البهاما بقوة المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ . ونشق بأن هذه الفرصة سوف تغتنم ليس فقط لتعزيز الجهود التي تبذل حاليا لانقاذ البيئة العالمية من التدهور ، ولكن أيضا لانشاء نظام جديد وفعّال لادارة بيئتنا وحمايتها ، وبصفة خاصة البيئة البحرية .

ان الدول الاعضاء تطلب من الامم المتحدة على نحو متزايد أن تضطلع بدور قيادي في المسائل الاجتماعية والاقتصادية والانسانية التي لا حصر لها . وقد اتخذنا بالاجماع خطوات حاسمة في تناول المسائل الدولية الهامة بما في ذلك اساءة استخدام المخدرات ، والاتجار غير المشروع بها ، والدين والفقر والتنمية والجريمة والفصل

العنصري . كذلك اعيد تأكيد الالتزام برفاه الطفل في العالم من جانب رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل الذي عقد مؤخرا* .

تعلق على الامم المتحدة آمال وتوقعات عريضة على الرغم من أن حالتها المالية الضعيفة لا تزال تهدد قدرتها على العمل . ويجب أن تتمشى التوقعات مع الالتزامات المالية المطلوبة . ونأمل أن تعالج مسألة المتأخرات كمسألة ذات أولوية حتى لا تضطر المنظمة إلى تحويل الموارد من برامجها لتحافظ على بقائها . وتقع علينا مسؤولية مشتركة في أن نضمن الاداء الفعال لمنظمتنا حتى يمكن تعزيز توقعاتها في تحقيق انجازات عملية .

ترون أن الامم المتحدة لا تزال أفضل بديل عن الفوضى الدولية وأفضل نهج للنظام الدولي . وقد أُدخلت دينامية جديدة بتقارب الدولتين العظميين ونتيجة للاحداث المثيرة التي حدثت في أجزاء مختلفة من العالم مثل أوروبا الشرقية وا ميبيا . وسمح للامن الجماعي لاول مرة بأن يعمل . ونتيجة لذلك تعززت المنظمة كثيرا . وتتعهد جزر البهاما ، كما كان الحال دائما بأن تكون مشاركا نشيطا في جميع الجهود التي تبذل لتحسين منظمتنا وعالمنا .

البند ١٥٤ من جدول الاعمال

تقديم المساعدة الانتخابية إلى هايتي (A/45/L.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل بوليفيا الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/45/L.2 .

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

السيد نافاخاس موغرو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/45/L.2 في إطار البند ١٥٤ من جدول الاعمال بالنيابة عن وفد اكوادور وبليز وبيرو وجامايكا وجزر البهاما والسلفادور وفنزويلا وكولومبيا وهندوراس وهايتي وبالاصالة عن وفد بلادي بوليفيا .

لقد روعي عند وضع مشروع القرار هذا طلبت السيدة إرتا باسكال ترويو رئيسة حكومة هايتي المؤقتة الوارد في الرسائل الموجهة إلى الامين العام في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، و ٩ آب/اغسطس ١٩٩٠ ، و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، والتي تلتمس فيها من الامم المتحدة المساعدة التقنية في العملية الانتخابية الوشيكة في بلدها .

ويتضمن مشروع القرار الشروط السياسية والمتطلبات اللازم توافرها لتقديم المساعدة التقنية المطلوبة في الانتخابات . فهو يؤكد مجددا حق شعب هايتي السيادي في أن يختار ويشارك بحرية في تقرير مصيره بمنأى عن أي تدخل خارجي وذلك بغية تدعيم المؤسسات الديمقراطية بالبلاد . ويطلب إلى الامين العام أن يقوم ، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدول الاعضاء ، بتزويد حكومة هايتي بأقصى مساعدة إدارية وتقنية في العملية الانتخابية . على أن تشمل المساعدة المقدمة إلى هايتي وجود أشخاص لمراقبة تسجيل الناخبين ، وموظفين متخصصين لمراقبة تنفيذ الخطط الامنية أثناء الانتخابات .

كما يحث مشروع القرار المجتمع الدولي والمنظمات الدولية على زيادة تعاونها التقني والاقتصادي والمالي مع هايتي دعما لجهود شعب ذلك البلد في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويرى مقدمو مشروع القرار وبخاصة مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي بأسرها أنه ينبغي اعتبار المساعدة التقنية في انتخابات هايتي دعما لما تبذله سلطات ذلك البلد من جهود محلية واستجابة لطلب السيدة باسكال رئيسة الحكومة المؤقتة ، وأن تلك المساعدة ليس لها ولا ينبغي أن تكون لها أي صلة بالمسائل المتعلقة بالسلم والامن الدوليين .

ومن ثم نأمل أن تولى أولوية عليا لمشروع القرار الذي ليس له من هدف سوى تيسير العملية الانتخابية في ذلك البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي .

وفي هذا الصدد ، أرجو ، سيدي الرئيس ، أن تنظر في الكيفية التي يمكن بها تيسير اعتماد مشروع القرار هذا ، بما في ذلك قيام اللجنة الخامسة بالبت في الآثار المترتبة عليه في الميزانية بالسرعة المرجوة .

السيد أوغوست (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ، بادئ ذي بدء ، أن أهنئكم سيدي الرئيس على انتخابكم لتوجيه أعمال دورة الجمعية العامة هذه . والواقع أنني لم أقدم وثائق تفويضي إلا بالأمس . مع ذلك لمست فورا المهارة التي تديرون بها العمل هنا منذ انتخابكم لهذا المنصب .

إن مسألة هايتي مدرجة على جدول الأعمال . وأود ، في هذا المقام ، أن أتقدم بالشكر لجميع الحكومات والبلدان والممثلين الذين قاموا ، في ادراك تام للحالة ، ببذل جهد كبير لكفالة تقديم مشروع القرار إلى الجمعية العامة هذا الصباح .

وجدير بالذكر أن الحالة تتطلب قدرا من الاستعجال - وأنا أؤكد ذلك - لأن مسألة المساعدة مطروحة على الأمم المتحدة منذ ما يربو على أربعة أشهر ، ولأن التسجيل للانتخابات بدأ في ٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ . كما أن الانتخابات ذاتها من المقرر أن تجرى في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ .

والاعتقاد السائد ، بوجه عام ، هو أن بلدان العالم الثالث هي التي تماطل ولا تحسن تقدير الوقت ؛ ولكن يجدر القول ، في هذا المقام ، إن المسألة طرحت على الأمم المتحدة في الوقت المناسب وأن الاجراءات التي اتبعتها الحكومة المؤقتة - التي ترأسها الآن السيدة إرتال باسكال ترويو تتفق في الواقع مع قوانين الأمم المتحدة ولوائحها . ولقد وجهت السيدة ارتا ترويو رسالة إلى الأمين العام بينت فيها بوضوح ودقة الميادين التي ننشد فيها المساعدة . وحددت أن ما يلزمنا هو مراقبون وخبراء متمرسون في الأمن والنظام العام . وإننا لنربأ بانفسنا عن أن نكرر بنود ذلك الطلب وبيننا هنا العديد من رجال القانون . ولقد ناقشته مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية

ومنطقة الكاريبي . وقدم مشروع قرار . ولا يبقى أمامي سوى أن أطلب إليكم باسم حكومة بلدي - التي تعتزم هذه المرة توفير جميع الضمانات اللازمة لجعل الانتخابات ديمقراطية ونزيهة وجديرة بالثقة - أن يصوت جميع أعضاء الجمعية العامة مؤيدين مشروع القرار هذا ، وأن يجري في المستقبل القريب ، الاضطلاع بجميع الاجراءات الاصولية الدستورية والشكلية لكفالة تنفيذه على الوجه الاكمل في الوقت المناسب ليتسنى لبلدنا ، الذي ساعد من قبل الكشيرين أن يتلقى بدوره المساعدة في هذه الظروف الخاصة .

وتوخيا لاختصار هذه الكلمة احتفظ لنفسي بالحق في الكلام مرة أخرى إن اقتضى الامر . وأرجو ألا أتكلم سوى للإعراب عن الشكر للجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أحث رئيسي اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة إلى سرعة البت في هذه المسألة بعد ظهر اليوم .

وسوف يضع الاعضاء في تقديرهم صفة الاستعجال في الاستجابة إلى طلب المساعدة . وتبعا لذلك ، أعتزم طرح مشروع القرار A/45/L.2 على الجمعية العامة للبت فيه بعد المناقشة العامة في جلسة صباح الغد .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٠